

مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين إياد زهراء : من حق الحكومة أن تدعم عمل المؤسسة كما الشركات الخاصة مدعومة من مساهميها والبنوك

الوطن



يؤخذ على المؤسسة العامة السورية للتأمين ما يصفه البعض بـ«احتكارها» لسوق التأمين وبعضهم يخفف الكلمة بالحديث عن «دعم الحكومة» لها، وهذا ما كثر الحديث عنه مؤخراً بالتوافق مع التعديل في حصص التأمين الإلزامي للسيارات لمصلحة المؤسسة، وعلى ما يبدو نية الحكومة سحب كامل الإلزامي من شركات التأمين الخاصة، وهو ما لم يقبله مدير عام المؤسسة المهندس إياد زهراء، مشدداً على أحقية الحكومة بدعم مؤسستها كما الشركات الخاصة مدعومة من المساهمين فيها ومنهم بنوك، مبيناً العديد من القضايا العامة والإشكالية في عمل المؤسسة والقطاع التأميني بشكل عام في حديثه خاص «الوطن».. وفيما يلي نص الحوار:

والدعم الكافي ليكون محركاً رئيسياً وداعماً للاقتصاد في مراحل مختلفة وما تم إضاحه في الفترة الأخيرة وبشكل واضح هو عدم الرضا عن دور القطاع في عملية التنمية وانكفاء الكثير من الشركات عن دورها الحقيقي في مواكبة حركة الاقتصاد والانتقال لتقليص أنشطتها الاستثمارية والتأمينية وحتى في دورها الاجتماعي فكان التوجيه واضحاً بأهمية تفعيل الشركات أنشطتها وتوحيد قواها مجتمعة للانطلاق بعملية التنمية وحماية الاقتصاد بشكل إفرادي وبشكل جمعي. والحالة التي كانت سائدة عند البعض هي الاكتفاء بإيرادات التأمين الإلزامي في جل أعمال الشركة وبعضها وصل لـ ٩٠ بالمئة من إنتاج الشركة، ما جعل من تدخل القرار الحكومي واضحاً في تصويب الواقع السائد، وبعض الشركات فهم الموضوع بطريقة خاطئة وبأنه تقليص لأعمال الشركات والعملية عكسية هو تذكير الشركات بأساس ترخيصها والهدف من وجودها مهما كانت، وسنوات الأزمات قد شكلت صعوبات في العمل ولكن نذكر أن بعض الشركات لا تعمل في التأمين الإلزامي وهي تقارب الشركات في رقم أعمالها في باقي فروع التأمين وليس من مسؤولية الحكومة البحث عن البدائل أو محاولة إرضاء جميع أطراف العملية التأمينية.

هل هناك من يعمل لمحاصرة المؤسسة وتحجيم عملها في السوق بما يخدم مصالح البعض في القطاع الخاص؟

المؤسسة العامة مؤسسة حكومية وتعمل بقرار حكومي ولها مرسوم إحداء يحدد التزاماتها وأليات لعملها وإن ظهر في مرحلة سابقة ما يمكن تسميته التأثير في عمل المؤسسة أو إدارتها المتعاقبة ومحاولة التدخل في قراراتها فهو أمر أصبح من الماضي بتدخل حكومي واضح صوب الوضع الذي كان سائداً وأنهى مرحلة لم تحمل في تجربتها انطباعاً جيداً للقطاع لحالة المصالح الفردية التي اتسمت بها هوية المرحلة السابقة.

لماذا تم تحريك بعض الملفات القديمة على إدارة المؤسسة الجديدة ومن دفع بهذا الاتجاه وكيف تتعاملون مع الأمر؟ وما موقف الحكومة من ذلك؟

بصراحة نقول هناك ملفات دائمة يتم طرحها لدى الجهات والهيئات التقديرية وهي مكررة ومعظمها تم

المقبولة لجمهور أكبر من المضمونين، فالمحافظة على الأسعار والتغطيات المقبولة أهم من موضوع مواكبة الأسعار السوقية وبالتالي خروج عدد كبير من المؤمن من العمليات التي تقوم بها لعدم تحمل القسط التأميني المرتفع مع ارتفاع قيمة الممتلكات أو الأشياء المضمونة وهو أمر مهم في سنوات الأزمة ويختفي تدريجياً مع تحسن الوضع الاقتصادي ومستوى الدخل بشكل عام بما يحقق كفاية التغطيات التأمينية والتعويض الكافي لعودة عمليات الإنتاج إلى وضعها قبل استحقاق التعويض كمحافظة على الاقتصاد ودورته بالكامل.

ما خسائر المؤسسة خلال الحرب؟ وكيف يمكن تعويضها؟

خسارة المؤسسة في مرحلة الحرب كما باقي القطاعات العامة والخاصة بدءاً من الوجود المكاني والمقرات التي تأتت من العمليات الإرهابية والعمليات القتالية وخسارة عدد من العاملين المدربين بشكل جيد بعضهم لظروف السفر وبعضهم انتقل لعمليات أخرى أو مؤسسات حكومية أخرى ولدينا شهداء في المؤسسة والقطاع.

أما عن التعويض فالإدارة موجودة لدى الجميع لإعادة النهوض بأعمال المؤسسة، والتدريب هو محور العمل الذي يتم التأسيس له في المرحلة القادمة لإعادة تهيئة الكوادر الفنية العاملة في المؤسسة بمراحل مختلفة وصولاً للعمل الاحترافي بعد فرز الكفاءات العاملة واختيار عدد منهم ليكونوا قادة العمل في المستقبل.

والمؤسسة ستكون حلقة مهمة في مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقته سيد الوطن ووفق التوجيهات الحكومية بذلك يتم العمل والتحصن له حالياً وبشكل مدروس من خلال مجلس إدارة المؤسسة متخصص ولديه القدرة والتحدى لإنجاح المشاريع المطروحة.

أثار ملف التأمين الإلزامي الكثير من اللغط وخاصة بعد إعلان رئيس مجلس الوزراء بأنه سوف يعود كاملاً للمؤسسة فما دوافع ذلك؟ وكيف تتعامل المؤسسة مع نفور الخاص بسبب ذلك؟ وهل هناك بدائل للحل بما يرضي جميع الأطراف؟

أساس عمل القطاع منذ تأسيسه لليوم هو تشريعات وقرارات حكومية ولم يبن بشكل عفوي وأعطى هذا القطاع الكثير من اهتمام وجهد الحكومة والوقت

يتناسب مع قيمة القسط المدفوع أساساً بشكل لا يكفي الغطاء التأميني بالكامل.

ما النهج التسويقي للمؤسسة؟ وكيف تتعامل مع واقع المنافسة في سوق التأمين الذي يصفه البعض بغير العادل لكون المؤسسة تتبع للحكومة وهي تدعمها خلافاً لبقية الشركات الخاصة؟

المنهج التسويقي لأي شركة تأمين مرتبط بعوامل تساعده على البقاء والانتشار من تعدد المنتجات التأمينية ومرونة الشروط في الاكتتاب من دون الخروج عن القواعد الفنية للعمل مع فنيات التسعير للأخطار من خلال تعريفات ثابتة حسب تصنيف الأخطار وسماحيات بالتغيير مرتبطة بشروط خاصة يتم الاتفاق عليها مع الزبون وتحقق الكفاية المطلوبة جغرافياً، نحن موجودون في محافظات القطر كافة من خلال فروع الشركة أو مكاتبها في مواقع بعيدة عن مراكز المدن يمكن العودة إليها لتسهيل إجراءات التعاقد وفق الصلاحيات المعطاة لهذه الفروع والمكاتب.

أما من ناحية أن المؤسسة تتبع الحكومة وهي تدعمها خلافاً لبقية الشركات الخاصة فهذا الأمر يحتاج لتصويب حيث إن الشركات الخاصة لديها مساهموا وبنوك تدعمها وتسند إليها الأعمال الخاصة بها وهذا من حقها وأيضاً العمليات الحكومية تكون مرتبطة بمؤسسات الدولة وهذا أيضاً من حقها مؤكداً أن العلاقة بين المؤسسات الحكومية قد تكون محكومة بشروط وأليات عمل تتوافق مع ما هو معمول به في القطاع الخاص.

كيف تعاملت المؤسسة مع تداعيات الحرب؟ وهل تماشى مع الوضع لزيادة حجم أعمالها؟

لا أحد يستفيد زمن الحروب، الجميع خاسر، أما أن نقول كيف استطاعت المؤسسة البقاء والصمود رغم ظروف الحرب والحصار الجائر على الأعمال الحكومية وتوقف عمليات إعادة التأمين المساندة لشركات التأمين في عملها، فإن شركة التأمين الحكومية أسوأ ببعض الشركات العاملة لجأت إلى تقليص احتفاظاتها من الأخطار في بعض الأحيان وزادت احتفاظاتها في مطارح تأمينية أخرى مع الهم الأكبر وهو دأب معظم الشركات الحكومية خلال سنوات الأزمة على تقديم الخدمة

أين هي السورية للتأمين اليوم في سوق التأمين؟ المؤسسة العامة السورية للتأمين مؤسسة حكومية عريقة ملكيتها للدولة بالكامل كما تمارس أعمال التأمين منذ ٦٥ عاماً وتلبي حاجة المجتمع وفق البرامج التأمينية المقدمة لديها، من تأمينات أعمال النقل البحري والبري والجوي، وفق شروط عالمية وبأسعار فنية ومدروسة، وتأمينات الأعمال والمشاريع الهندسية في التشييد والتركيبات وتأمينات الممتلكات ضد أخطار الحريق والانفجار وأخطار الطبيعة وباقي الأخطار المكتملة.

مع برامج مختلفة في تأمينات الحياة وتأمين السيارات بشقيه المسؤولية والشامل للمركبات مع تأمين العقود الحدودية للسيارات العابرة، والتأمينات الخاصة المرتبطة بأنواع معينة من التغطيات كتأمين الأسطول البحري والجوي والمسؤوليات وتأمينات النقط وأخطار الطاقة والتأمينات البنكية. ومؤخراً دراسات خاصة للبدء بتأمينات زراعية أو حيوانية. ومشاريع تدرس بالاتفاق مع بعض الشركاء في السوق التأميني مرتبطة بالتأمينات المتناهية الصغر.

كيف توازن المؤسسة بين نسب التغطيات والأقساط؟ وهل استطاعت المؤسسة التماسي مع ارتفاع الأسعار في مسألة التعويض؟

إن التزامات المؤسسة أو أي شركة تأمين مرتبطة برأسمالها واحتياطياتها واستثماراتها لبيان القدرة على الالتزام بالتعويضات المترتبة على الحوادث التي تقع ضمن محافظ المؤسسة. وتعتمد المؤسسة على تعدد وتنوع عقود التأمين لديها في بناء محافظ قوية تفي بالالتزامات حين تحققها مع عوائد استثمارية جيدة لبعض المطارح الاستثمارية المصرح بالعمل بها تعود بفوائد جيدة يمكن من خلالها التعويض للمتضررين ويبقى موضوع الإسراع بالتعويض أهم عامل مساعد في استيعاب فكرة ارتفاع الأسعار، علماً أن أساس التأمين يقوم على فكرة إعادة الشيء إلى وضعه الحقيقي وقت وقوع الحادث فعندما تتحقق كفاية الغطاء التأميني يتم التعويض بالقيم الفعلية عن الأضرار وعند عدم تحقق الكفاية كأن يكون التأمين جزئياً على الأخطار يكون لدينا في أغلب الأحيان شرط القاعدة النسبية وهو التعويض الجزئي عن الضرر بما